

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية الخامسة
لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء المنعقد
يوم الثلاثاء 15/06/1435هـ، الموافق 15/04/2014م

أولاً: بناءً على دعوة مجلس الإدارة الموجهة لمساهمي الشركة السعودية للكهرباء لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية الخامسة، المنشورة بالصحف اليومية (جريدة الجزيرة العدد رقم 15131 وتاريخ 1435/05/02هـ، الموافق 2014/03/03م، وجريدة المدينة العدد رقم 18576 وتاريخ 1435/05/02هـ، الموافق 2014/03/03م، وجريدة الشرق العدد رقم 820 وتاريخ 1435/05/02هـ، الموافق 2014/03/03م).

انعقد الاجتماع بقاعة مكارم بفندق ماريوت بمدينة الرياض في تمام الساعة السابعة من مساء يوم الثلاثاء 15/06/1435هـ، الموافق 15/04/2014م، وقد رأس الاجتماع سعادة الدكتور/ صالح بن حسين العواجي رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وبحضور أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:-

- الاستاذ/ عبد العزيز بن صالح الفريج
- الأستاذ/ صالح بن سعد المهنـا
- الدكتور / سعود بن محمد النمر
- الدكتور/ يوسف بن عبدالعزيز التركي

كما حضر الاجتماع سعادة الرئيس التنفيذي للشركة المهندس/ زياد بن محمد الشيشة، ومندوب هيئة السوق المالية الاستاذ/ عبدالعزيز بن محمد بن دحيم، ومندوب وزارة التجارة والصناعة الاستاذ/ عبدالرحمن بن عبدالله الحجاب، ومراجع حسابات الشركة (شركة إرنست و يونغ وشركاه) ومثله كل من: الاستاذ/ راشد سعود الرشود، والاستاذ/ محمد عبدالرحمن خضير.

ثانياً: في بداية الاجتماع افتتح سعادة رئيس الجمعية الاجتماع باسم الله والصلة والسلام على رسول الله، ورحب بالسادة الحضور، وأعلن عن اكتمال النصاب النظامي لصحة الاجتماع، حيث بلغ عدد الأسهم الحاضرة للاجتماع (أصلية ووكلة) (3,447,842,135) سهماً تمثل (3,447,842,135) صوتاً، وبنسبة (82.75%) من مجموع أسهم الشركة المصدرة الممثلة لرأس المال البالغة (4,166,593,815) سهماً، وبذلك يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحاً طبقاً للمادة (92) من نظام الشركات، والمادة (31) من النظام الأساسي للشركة.

ثالثاً: القى سعادة رئيس الجمعية كلمته للسادة الحضور مرحباً بجميع الحضور من المساهمين، وممثلي الوزارات والهيئات، ومراجع حسابات الشركة. كما استعرض إنجازات الشركة عن السنة المالية المنتهية لعام 2013م، وجهودها المتواصلة لتعزيز مركزها المالي، وتحقيق تطلعات المساهمين، وتنمية حقوقهم بتنفيذ العديد من المشاريع في مجالات التوليد والنقل وتوزيع الكهرباء، كما وضح جهود الشركة في تعزيز بيئة العمل المناسبة التي تساعده على تحفيز الموظفين، وتحسين ورفع كفاءتهم. وقد شكر مجلس إدارة الشركة لسعادة المهندس على بن صالح البراك، الرئيس التنفيذي السابق للشركة، وترحيب المجلس بسعادة المهندس زياد بن محمد الشيحة، الذي عين رئيساً تنفيذياً للشركة مع بداية هذا العام.

رابعاً: طلب سعادته من المساهمين ترشيح سكريتير للجمعية، وأعضاء لجنة فرز الأصوات. وقد تم ترشيح الأستاذ/ جمعان بن علي الزهراني سكريتيراً للجمعية، كما تم ترشيح أعضاء لجنة فرز الأصوات من المساهمين حيث تم اختيار كل من: الدكتور/ مجدي بركة ، والأستاذ/ علي بن عبدالله البقمي.

خامساً: استعرض سعادة رئيس الجمعية جدول الأعمال المعروض على المساهمين، وبدأ تنفيذه على

النحو التالي:

1- قراءة تقرير مجلس الإدارة للجمعية العامة غير العادية الخامسة، وذلك عن أداء وأنشطة الشركة عن السنة المنتهية في 31/12/2013م من قبل سكرتير الجمعية:

بناء على رغبة المساهمين الحاضرين لهذا الاجتماع لم يتم قراءة التقرير نظراً لاطلاعهم عليه في الصحف المحلية، وتوزيعه على جميع المساهمين قبل الاجتماع، وإعطائهم وقت أطول للمناقشة وتوجيه الأسئلة. ثم قدم سعادة الرئيس التنفيذي للشركة عرضاً موجزاً عن أهم إنجازات الشركة لعام 2013م.

2- قراءة تقرير مراجع حسابات الشركة:

قام مراجع حسابات الشركة (شركة إرنست ويونغ وشركاه) بقراءة تقريره عن القوائم المالية للشركة السعودية للكهرباء عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2013م.

3- أعلن سعادة رئيس الجمعية فتح المجال للمساهمين للمناقشة وتوجيه الأسئلة في إطار جدول أعمال الجمعية، والتي تناوب على الإجابة عليها كل من سعادة رئيس الجمعية، وسعادة، وسعادة عضو مجلس الإدارة رئيس لجنة المراجعة، وسعادة الرئيس التنفيذي للشركة، وسعادة نائب رئيس تنفيذي كبير المسؤولين الماليين بالنيابة، وسعادة نائب رئيس أول للشؤون العامة، وقد جاءت الأسئلة المطروحة على النحو التالي:

سؤال : لماذا لا يتم نشر تقرير مجلس الإدارة للمساهمين والقوائم المالية قبل وقت كاف من انعقاد الجمعية لكي يتمكن المساهمون من مراجعته قبل حضور اجتماع الجمعية ؟

كانت إجابة سعادة نائب رئيس أول للشؤون العامة على النحو التالي: قامت الشركة بنشر تقرير مجلس الإدارة للسادة المساهمين والقوائم المالية قبل 25 يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية في ثلاثة صحف محلية هي الجزيرة والمدينة والشرق وذلك وفقاً لما يقضي به نظام الشركات، وهي تعتبر

مدة كافية للاطلاع على التقرير والقوائم قبل انعقاد الجمعية، كما أنها أيضاً أرسلت لجهاز السوق المالية ونشرت على موقع السوق المالية السعودية (تداول).

سؤال : حققت الشركة خلال عام 2013م إيرادات تشغيلية بمبلغ (35,672,129,000) ريال بزيادة بنسبة (6%) عن العام السابق، في حين بلغت مصاريف التشغيل لعام 2013م (33,784,020,000) ريال بزيادة بنسبة (10%) عن العام السابق، وقد نتج عن ذلك انخفاض الربح التشغيلي بما نسبته (35%) عن العام السابق، حيث بلغ (1,888,109,000) ريال. فلماذا لا تعمل الشركة على ترشيد المصاريف التشغيلية لما لذلك من أثر على النتائج المالية للشركة؟

كانت إجابة سعادة نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين بالنيابة على النحو التالي : تبذل الشركة جهوداً حثيثة وكبيرة في سبيل تحسين النتائج التشغيلية في ظل محدودية الخيارات المتاحة في جانب الإيرادات التشغيلية نظراً لتحديد تعريفة الاستهلاك وتعريفة إيصال الخدمة من قبل الدولة، لذا تلجأ الإدارة لمحاولة جعل التكاليف التشغيلية المتحكم بها في الحدود الدنيا، ومع ارتفاع الطلب على الخدمة الكهربائية وزيادة عدد المشتركين فإن الزيادة في بند تكاليف التشغيل والصيانة لم تتجاوز 5% أي أقل من الزيادة في الإيرادات نتيجة اتباع الإدارة لسياسة السيطرة على التكاليف المتحكم فيها، لكن الارتفاع الكلي في التكاليف التشغيلية ناتج من ارتفاع تكاليف الطاقة المشترأة من المنتجين المستقلين، حيث بدأ مشروع ضرماء، ومشروع رابع في إنتاج الكهرباء مع بداية عام 2013م، وكذلك تكاليف استهلاك الأصول الثابتة الذي يعد من البنود غير المتحكم فيها.

سؤال : قامت الشركة مؤخراً بالإعلان عن عدد من القروض الحكومية والتجارية، فلماذا تلجأ الشركة للاقتراض وتتحمل أعباء مالية كبيرة؟

أجاب سعادة رئيس الجمعية بأنه لا يخفى عليكم أن الطلب على الكهرباء ينمو بنسب كبيرة وصلت لـ 8% مما يتطلب إضافة قدرات توليد سنوياً في حدود 5000 ميجاوات ، ومطلوب منها توفير الخدمة الكهربائية لكافحة فئات وشرائح المشتركين في مختلف مناطق المملكة، وأمامها تحدياً كبيراً لتمويل المشاريع الرأسمالية الازمة لمواكبة ذلك النمو، وحسب التقديرات فإن المطلوب انفاقه خلال العشر سنوات القادمة ما يقارب 500 مليار ريال تقريباً.

ودخل الشركة محدود بالتعريفة التي اقرتها الدولة، مما أدى لوجود فرق بين ما تحققه الشركة من ايرادات وما تحتاجه من مبالغ لتمويل مشاريعها، حيث ان المعدل السنوي للإنفاق على المشاريع في حدود 50 مليار ريال بينما الدخل اقل من ذلك بكثير، وهذا الفرق دفع الشركة للبحث عن مصادر تمويل لسدده من خلال أدوات التمويل المتاحة، كما أن الدولة -أيدها الله- استحضرت مسؤوليتها نحو قطاع الكهرباء كونها هي من اقرت التعريفة وقامت بمنح الشركة قروضاً حسنة لدعم تنفيذ مشاريعها الرأسمالية.

وهناك لجنة مشكلة من عدة جهات حكومية تقوم بدراسة هذه الموضوع لوضع آلية دائمة لمعالجة التدفقات النقدية والوضع المالي لقطاع الكهرباء ومنه الشركة السعودية للكهرباء، ونأمل ان توفق في ايجاد حل يقتضي من مستوى الاقتراض، مما يحقق للشركة العائد المالي المناسب. مع العلم ان مستوى الاقتراض لا يزال ضمن الحدود الآمنة.

وأضاف سعادة نائب رئيس تنفيذي وكبير المسؤولين الماليين بالنيابة أن مستوى الاقتراض للشركة لا يزال في المعدلات الآمنة مقارنة بالشركات العالمية المماثلة، حيث ان الشركة تقوم قبل الاقتراض بدراسة الوضع المالي لها، والتتأكد من أنها لا تزال ضمن الحد الآمن للاقتراض ودون المعدلات العالمية مقارنة مع الشركات التي تعمل في ذات المجال عالمياً.

سؤال: لاحظنا ارتفاعاً في بند (الطاقة المشتراء) ، فهل تقوم الشركة بتطبيق جزاءات على شركات انتاج الطاقة التي تشتري منها الشركة الطاقة في حال عدم التزامها بتزويد الشركة بالطاقة اللازمة؟

أجاب سعادة الرئيس التنفيذي عن هذا السؤال بأن العلاقة بين الشركة وشركات انتاج الطاقة الكهربائية تحكمها اتفاقيات تتضمن شروط وضوابط صارمة جداً، والشركة السعودية للكهرباء ملتزمة بشراء كامل انتاج تلك الشركات من الطاقة الكهربائية، كما ان تلك الشركات في حال عدم قيامها بتزويد الشركة بالطاقة المتفق عليها فإنها ستخسر قيمة البيع فضلاً على أنه سيطبق عليها بنود جزائية مدرجة ضمن الاتفاقيات المبرمة معها.

سؤال: نأمل طمأنة المساهمين عن معدلات نمو الارباح حيث اننا نشاهد ارتفاع في المصروفات وانخفاض في الايرادات؟

أجاب سعادة رئيس الجمعية بأن دخل الشركة السعودية للكهرباء يتحقق من خلال تعريفة غير تجارية، وهناك فرق بين التكاليف الفعلية والدخل المتحقق، وفيما يخص ارباح الأهالي ومن في حكمهم، فكما تعلمون أنها لم تتغير منذ تأسيس الشركة، ونأمل أن شاء الله أن يأتي اليوم الذي يتحسن فيه الوضع المالي للشركة مما يمكنها من دفع مزيد من الارباح للمساهمين.

مساهمو الشركة هم ايضاً مشتركون في الخدمة الكهربائية ونحن متيقتون انهم يتطلعون لأسعار ارخص للكهرباء بحكم كونهم مستهلكين للطاقة الكهربائية ويرغبون أن تقدم لهم بأسعار رخيصة، وفي نفس الوقت يأملون أن يصرف لهم ارباح اكبر، ونحن بدورنا نعمل للحفاظ على التوازن والحرص على ان تكون الارباح في الحدود المعقولة مما لا يثقل كاهل الشركة التي عليها التزامات مالية ضخمة كما اشرنا سابقاً.

واضاف سعادة الرئيس التنفيذي ان الكهرباء سلعة مقتنة، وهيئة تنظيم الكهرباء والانتاج المزدوج تقوم بمراقبة ومراجعة التعريفة لضمان هامش ربح معقول، لأنه اذا اصبح اكبر من المعقول فهذا يعني ان الشركة تحصل من المشتركين قيمة استهلاك مبالغ فيها. وهذا الامر معمول به في جميع دول العالم، حيث ان الشركات التي تقدم للناس سلعاً أساسية يجب ان لا تتناقض ارباحاً مبالغ فيها. وبالنسبة للأرباح الحالية فإنها جيدة مقارنة بالشركات العالمية المماثلة.

سؤال: عند تأسيس الشركة في عام 2000م كانت الطاقة المتاحة 25 ألف ميجاوات والآن وصلت لأكثر من 60 ألف ميجاوات، بينما النمو في الارباح لم يتجاوز ملياري ريال، وهذا لا يتناسب مع ضخامة الشركة ونسب النمو فيها.

أجاب سعادة رئيس الجمعية بأن مسؤولية الشركة الأولى هي تقديم خدمة الكهرباء، لكن من مسؤولياتها ايضاً تحقيق ارباح معقولة للمساهمين، وهي توسع في تنفيذ المشاريع الكهربائية لوفاء بالطلب المتزايد على الطاقة، ولا تستطيع ان تقف عند حد معين من القدرة المركبة، أو التوصيل ل المشتركين جدد، حيث انها ملزمة بذلك، وأكرر بأن نسب الارباح التي توزعها الشركة على مساهميها معقولة.

وأضاف سعادة عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المراجعة الاستاذ عبدالعزيز بن صالح الفريح أنه بمقارنة وضع الشركة عند التأسيس ووضعها الآن، وامتداداً لما ذكر عن تفاصيل التعريفة، ومع ازدياد التضخم السنوي، إلا أن ذلك لم ينعكس على قدرة الشركة على ان تقدم أرباحاً لمساهميها. حيث ان هناك ارتفاع في التكاليف، وثبتت في التعريفة، فمن الطبيعي ان تحدث تلك الفجوة. وفي مثل هذه الحالة على مجلس إدارة الشركة ان يتخذ توجهاً مختلفاً، فبدلاً من أن يبني آملاً على ان يحدث تعديل على التعريفة أصبح الآن يركز على زيادة الكفاءة في التشغيل، وبالتالي تنامي الإيرادات مما مكن الشركة من البقاء على مستوى جيد من الأرباح.

سؤال: لماذا لا تستبدل الشركة العدادات الحالية بعدادات الشرائح، ويتم تركيبها داخل المنازل، حيث أن ذلك يضمن حق الشركة المسبق ويقلص مصاريفها؟

شكر سعادة رئيس الجمعية السائل على مقتراحه، وأكد بأنه سيكون محل عناية واهتمام مسؤولي الشركة، وأضاف بأنه نوقش خلال العام الماضي موضوع العدادات والبطاقات الذكية.

وطلب من سعادة الرئيس التنفيذي التعليق على هذا المقترن، والذي قال بدوره أن استهلاك المشترك في الدول التي تستخدم عدادات الشرائح لا يقارن باستهلاك المشترك في المملكة العربية السعودية، حيث أن العدادات مسبقة الدفع المتوفرة حالياً تناسب شريحة مشتركين ذوي استهلاك منخفض، وبالتالي يمكن استخدامها في الأماكن النائية التي يصعب الوصول إليها، أو للمشتركين ذوي الدخل المحدود الذين لديهم تغير مستمر في السداد، ويطلب ذلك برمجة استهلاكهم تبعاً لإمكانياتهم عن طريق تعريفة استهلاك ثابتة، إلا إننا عملنا على دراسة تغيير العدادات الحالية إلى عدادات ذكية، واتضح إنها ستكون مكلفة من ناحية الاستثمارات، حيث ستتكلف 7 مليارات ريال تقريباً إذا ما أردنا تغيير عدادات جميع المشتركين، كما واجهت الشركة مشكلة في درجات الحرارة التي تصل إلى 70 درجة سيلسيوس داخل صندوق العداد، وإذا تعرضت العدادات الرقمية لهذه الحرارة فإنها ستتأثر وقد تتوقف عن العمل، وهذا يعتبر من العوائق الفنية للشركة، وحالياً نعمل مع بعض الشركات لتطوير عدادات رقمية تستطيع أن تتحمل درجات حرارة عالية، ونقوم الآن بتقييم الوضع للتحويل إلى العدادات الذكية التي تستخدم في بعض المصانع، وذلك - كما ذكر السائل - سيقلل من المصاريف التشغيلية وتکاليف قراءة العدادات، وسيحد من التلاعب في العدادات، ويجب أن لا نغفل الاستثمارات الكبيرة

المطلوبة لذلك، وبالتالي فإن الشركة قد عملت خطة استراتيجية للتوسيع في تركيب هذه العدادات تكون فيها الأولوية لكبار المشتركين الصناعيين والتجاريين وكذلك الحكوميين وانتهاءً بالسكنى. واضاف سعادة رئيس الجمعية أن الشركة تعمل الآن على برامج في منتهى الطموح لتحسين الكفاءة، سواءً في المجال الإداري، أو الفني، أو المالي. وتمنى أن يتحقق الكثير من هذه البرامج لخفض التكاليف مما سينعكس ان شاء الله على زيادة الأرباح.

ثم طلب مندوب ديوان المراقبة العامة الإجابة على الأسئلة التالية:

سؤال: لا تزال الشركة تعاني من عجز في السيولة منذ عدة أعوام، حيث بلغ مجموع الموجودات المتداولة في 31/12/2013م (35,798,339,000) ريال، في حين بلغت مجموع المطلوبات المتداولة في 31/12/2013م (41,743,868,000) ريال. وقد ظهر رأس المال العامل سالباً بمبلغ (5,945,529,000) ريال وبمعدل تداول (0,86 : 1) فيما كان في العام السابق (0,68 : 1) الأمر الذي يضعف قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. يأمل الديوان أيضاً مراجعتكم عمما ستتخذه الشركة من إجراءات لتحسين وضع السيولة للوفاء بالالتزاماتها قصيرة الأجل.

الجواب: الشركة تبذل جهوداً حثيثة وكبيرة في سبيل تحسين وضع السيولة، ونعرض بعض الحقائق والممؤشرات التالية :-

أصبح صافي رأس المال العامل في نهاية عام 2013م سالباً بمبلغ (5,945,529,000) ريال بينما كان في نهاية عام 2012م سالباً بمبلغ (22,186,549,000) ريال، كما أن نسبة التداول في 31/12/2013م تعادل (0,86 : 1) مقارنة بالعام الماضي الذي بلغت نسبة التداول له (0,68 : 1) مما يتضح معه وجود تحسن ملحوظ في وضع السيولة بين العامين، علماً بأن هناك بعض المطلوبات لن يتم سدادها في الوقت الحالي، ومؤجل سدادها وفق قرار مجلس الوزراء المؤرخ رقم 227 بتاريخ 9/9/1427هـ، وهي متعلقة بمستحقات الوقود لشركة أرامكو السعودية، وللمؤسسة العامة للتحلية عن قيمة الطاقة المشتراة، ورسوم البلديات، وإجمالي هذه الالتزامات كل فترة وذلك بتحويلها إلى ديون طويلة الأجل لوزارة المالية. وحيث أن هذه الالتزامات مؤجلة بموجب قرار مجلس الوزراء المشار إليه (أعلاه) فإنه باستثناء هذه الالتزامات، واستثناء قيمة المخزون من

الاصول المتداولة تصل نسبة التداول إلى (1:1.35) وبذلك تستطيع الشركة الوفاء بجميع التزاماتها قصيرة الأجل دون التأثير على العمليات التشغيلية أو زيادة القروض .

سؤال: تبين من إيضاحات القوائم المالية الموحدة إيضاح رقم (9-أ) استمرار تكبد هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي خسائر، حيث بلغت حصة الشركة السعودية للكهرباء من خسائر عام 2013م (52,054,000) ريال بانخفاض نسبته 17% عن العام السابق يؤكد الديوان على دراسة أسباب استمرار هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون في تكبد تلك الخسائر، والإفادة عن الإجراءات التي تم اتخاذها لتلافيها مستقبلاً.

أجاب سعادة رئيس الجمعية على هذا السؤال مشيراً إلى أن مشروع الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي بنيت جدواه الاقتصادية على المشاركة باحتياط التوسيع من أجل المساعدة في حالات الطوارئ لمنظومات أي من الدول المترابطة، وتبدو فوائده جلية نتيجة استغفاء الدول المست عن بناء احتياطي في حدود 5000 ميجاوات، تتراوح تكاليف إنشائها ما بين 20-30 مليار ريال، بينما تكاليف إنشاء المشروع في حدود 6 مليارات ريال، وإن معظم الذي يbedo خسائر في القوائم المالية هو اهلاكات أصول المشروع. لهذا فهو بمثابة مصدر احتياطي جاهز على مدار الساعة للمساعدة في حالات الطوارئ، ويمكن لمنظومة المملكة أن تستفيد منه في لحظة تحتاج فيها إلى مساعدة حتى 1200 ميجاوات. وتنتفق الشركة مع ملاحظة الديوان حول ضرورة تقدير خسائر هيئة الربط، التي ترى الشركة أن جزءاً منها بسبب ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، وستعمل الشركة جاهدة مع الهيئة للتحقق من معرفة الأسباب، وإيجاد حلول تمكن الهيئة من تحسين وضعها المالي.

سؤال: تبين من إيضاحات القوائم المالية الموحدة أن إيضاح رقم (11) تضمن بند الأراضي بمبلغ (188,000,000) ريال، ويمثل تكلفة عدد من قطع الأرضي التي لم تنقل ملكيتها للشركة منذ إنشائها في 1998م ، ويؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بمتابعة الجهات ذات العلاقة لانتهاء من نقل ملكية الأراضي التي تخصها، حيث مضى على هذا الأمر أكثر من عشر سنوات دون حل.

الجواب : رصيد الأرضي التي تم الإفصاح عنه في ايضاح الموجودات الثابتة يتضمن اراضي بمبلغ (188.000.000) ريال تمثل تكلفة أراضي كانت ضمن القوائم المالية لمشاريع المؤسسة العامة للكهرباء سابقاً، مقام عليها مرافق آلت ملكيتها للشركة السعودية للكهرباء بعد اندماج مشاريع المؤسسة العامة للكهرباء، ولا تزال ملكية هذه الصكوك للدولة، وقد خاطبت الشركة بعده خطابات وزارة المالية - املاك الدولة - لنقلها باسم الشركة لكن لم ترد حتى الان، ولا تزال الشركة مستمرة فيبذل الجهود الحثيثة مع مصلحة املاك الدولة التابعة لوزارة المالية لتحويل ملكيتها للشركة، وسيتم التنسيق مع الجهة المختصة داخل الشركة، لاتخاذ الإجراء الممكن نظاماً بشأنها وذلك لاستكمال اجراءات نقل الملكية

سؤال: بلغ رصيد مخزون المواد ولوازم محطات التوليد وشبكات التوزيع والنقل في 31/12/2013م (6,360,824,000) ريال بزيادة نسبتها (16%) عن العام السابق، وقد بلغ رصيد المخصص المكون لمواجهة المواد الراکدة وبطبيعة الحركة والتي لم تستخدم من فترات طويلة في 31/12/2013م (476,488,000) ريال، وهو ما يمثل نسبة (7%) من قيمة المخزون، الأمر الذي يرى معه الديوان عدم تناسب رصيد ذلك المخصص مع قيمة رصيد مخزون المواد ولوازم محطات التوليد وشبكات التوزيع والنقل. يؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بإعادة دراسة ذلك المخصص ومدى حاجة الشركة لذلك المخزون أو التخلص منه بطريقة اقتصادية، وكذلك التنبيه على إدارة مراقبة المخزون بالالتزام بسياسات تأمين المواد في الحدود المطلوبة، نظراً لما يسببه ذلك من تجميد لسيولة الشركة، وزيادة الأعباء من خلال متابعتها، وشغفها جزء من المستودعات، واحتمال تعريضها للتلف.

الجواب : تؤكد الشركة متابعتها المستمرة لأرصدة المخزون، وحرصها على إدارة المخزون بأعلى كفاءة ممكنة، ونتيجة لذلك تنفذ الشركة دراسة شاملة لأرصدة المواد الراکدة والزائدة من المتوقع الانتهاء منها خلال عام 2014م. وفي سبيل ذلك فإن الشركة بقصد وضع خطة استراتيجية بهدف تحسين آلية ادارة مخزون الشركة، ومنها خفض قيمة المخزون المحافظ به، وذلك باستخدام طرق واساليب متطرفة في توفير المخزون عند الحاجة، مع عدم التأثير على العمليات التشغيلية للشركة، والاستمرار في توصيل الكهرباء للمشترين الجدد وتقديم الخدمة الكهربائية للمشترين بكل موثوقية ودقة.

سؤال: تبين من الإيضاح رقم (11) من ايضاحات القوائم المالية الموحدة، البند الخاص بالموجودات الثابتة بالصافي، قيام الشركة باستبعاد موجودات أخرى بلغت تكلفتها (8,315,000) ريال، في حين بلغت قيمة مجمع الاستهلاك لتلك الموجودات (9,123,000) ريال بزيادة عن القيمة المستبعدة بمبلغ (808,000) ريال دون أن يتبيّن أسباب ذلك. يؤكد الديوان على ضرورة موافاته بالأسباب التي أدت إلى ظهور قيمة مجمع الاستهلاك بأعلى من المبلغ المستبعد من تكلفة الموجودات الأخرى.

الجواب : الشركة تحرص دائماً على إظهار نتائجها المالية بأعلى مستوى ممكن من العدالة والموضوعية آخذًا في الاعتبار معايير الأهمية النسبية عند عرض القوائم المالية، والأسباب الجوهرية لهذا الفرق هو وجود بعض التسويات تخص إحدى الشركات التابعة تتعلق بمصرف الاستهلاك، حيث ظهر فرق بين سجل الأصول ومصرف الاستهلاك الظاهر في القوائم الموحدة، ونظراً لعدم وجود أهمية نسبية لهذا المبلغ (808 ألف ريال) مقارنة بحجم الاستهلاك (11 مليار ريال) فقد تم معالجته في الاستبعادات الأخرى مؤقتاً لحين تسويته، وقد تم تسويته بشكل صحيح لاحقاً.

سؤال: تبين من الإيضاح رقم (13) من ايضاحات القوائم المالية الموحدة وجود مبلغ (86,800,000) ريال يمثل أرباح غير موزعة عن سنوات ما قبل الدمج ولا يوجد عليها مطالبة، وحيث أن بقاء ذلك الرصيد ضمن الأرصدة الدائنة يؤدي إلى تضخم المستحقات الدائنة على الشركة، دون مبرر. لذا يؤكد الديوان على ضرورة قيام الشركة بمعالجة ذلك الرصيد نظراً لمرور مدة طويلة دون معالجة.

الجواب : هذه الأرصدة تخص مساهمي الشركات من فترات طويلة تحفظ بها الشركة لحين المطالبة بها، وتبذل الشركة جهوداً حثيثة للوصول لهؤلاء المساهمين وصرف مستحقاتهم، وبين فترة وأخرى يكون هناك صرف من هذه المستحقات، حيث تم خلال عام 2013م صرف مبلغ 1,8 مليون ريال مما يدل على وجود حركة على هذه المستحقات، وستستمر الشركة في بذل جهودها المتواصلة للوصول لأصحاب المبالغ أو الرفع لمجلس الإدارة لاتخاذ ما يراه حيال ذلك.

سادساً: قدم سعادة الأستاذ/ عبدالعزيز بن صالح الفريح عضو مجلس الإدارة، رئيس لجنة المراجعة توصيات اللجنة المتضمنة ترشيح مراجع الحسابات الذي سيقوم بمراجعة حسابات الشركة للعام المالي 2014م، وفحص القوائم المالية الربعية للربع الثاني والثالث والرابع من العام 2014م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام 2015م. وقد قدم شرحاً للعرض التي قدمت لجنة المراجعة من المحاسبين القانونيين لأداء هذه المهمة والتي كانت على النحو التالي:

م	اسم المكتب	الأتعاب المطلوبة (ريال)
1	شركة إرنست ويونغ وشركاه	2,475,000
2	شركة ديلويت أند توش وبكر أبوالخير وشركاه	2,750,000
3	شركة د. محمد العمري وشركاه	2,100,000

وأوضح أن لجة المراجعة رشحت المحاسب القانوني / إرنست ويونغ وشركاه كمراجع لحسابات الشركة للعام المالي 2014م، وفحص القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع من العام 2014م، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام 2015م، بأتعاب قدرها (2,475,000) مليونان وأربعمائة وخمسة وسبعون ألف ريال.

سابعاً: طلب سعادة رئيس الجمعية من المساهمين الإدلاء بأصواتهم على بنود جدول الأعمال في بطاقات التصويت التي وزعت عليهم أو عن طريق أجهزة التصويت الإلكترونية، ثم قام جامعو الأصوات بجمع البطاقات وفرزها بإشراف مندوب وزارة التجارة والصناعة، وأعضاء لجنة فرز الأصوات، وقد تم إعداد المحضر المرفق بنتائج التصويت.

وفي ضوء نتائج التصويت المشار إليها أصدرت الجمعية القرارات الآتية:

الأصوات			جدول الأعمال	البند
ممتنع	غير موافق	موافق		
14,040	0	3,447,828,095	الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 2013/12/31	الأول
%0.00	%0.00	%100.00		
14,040	0	3,447,828,095	الموافقة على تقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في 2013/12/31.	الثاني
%0.00	%0.00	%100.00		
14,020	0	3,447,828,115	الموافقة على القوائم المالية للسنة كما في 2013/12/31	الثالث
%0.00	%0.00	%100.00		
14,020	0	3,447,828,115	الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بشأن طريقة توزيع الأرباح الصافية عن السنة المنتهية في 2013/12/31، بما في ذلك صرف أرباح نقدية بواقع (70 هللة) للسهم الواحد بما يعادل (7%) من رأس المال، للأهالي ومن في حكمهم، على أن تكون أحقيه الأرباح للمساهمين المالكين لأسهم الشركة في نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية، وستصرف الأرباح خلال شهر من تاريخ انعقاد الجمعية.	الرابع
%0.00	%0.00	%100.00		

الأصوات			جدول الأعمال	البند
ممتنع	غير موافق	موافق		
14,040	0	3,447,828,095	إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن العام المالي المنتهي في 2013/12/31.	الخامس
%0.00	%0.00	%100.00		
الموافقة على تعيين مراجع حسابات الشركة المقترح من قبل لجنة المراجعة، وذلك لمراجعة القوائم المالية للعام المالي 2013م، والبيانات المالية ربع السنوية، بما في ذلك فحص القوائم المالية للربع الثاني والثالث والرابع، وفحص القوائم المالية للربع الأول من العام 2015م.				السادس
3,446,668,604			1- شركة إرنست و يونغ وشركاه	
%99.79				
300,020			2- شركة ديلويت أند توش وبكر أبوالخير وشركاه	
%0.01				
3,563			3- شركة د. محمد العمري وشركاه	
%0.00				
14,020	0	3,447,828,115	الموافقة على المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة نظير عضويتهم، والمضمنة في تقرير مجلس الإدارة للفترة من 1 يناير 2013م وحتى 31 ديسمبر 2013م.	السابع
%0.00	%0.00	%100.00		
14,020	0	3,447,828,115	الموافقة على قرار مجلس الإدارة بتعيين المهندس عبدالحميد بن أحمد العمير عضواً في مجلس الإدارة اعتباراً من 2013/10/06 حتى 2014/12/31 خلفاً للمهندس زياد بن محمد الشيحة.	الثامن
%0.00	%0.00	%100.00		

الأصوات			جدول الأعمال	البند
ممتنع	غير موافق	موافق		
14,020	0	3,447,828,115	الموافقة على تعديل المواد التالية من النظام الأساسي: - المادة الرابعة عشرة - الفقرة (ب) من المادة السادسة عشرة - إضافة فقرة جديدة يكون ترتيبها (ج) إلى المادة السادسة عشرة - المادة الثانية والعشرون - المادة الثانية والثلاثون - المادة الرابعة والأربعون	الحادي عشر
%0.00	%0.00	%100.00		
0	3,096,189,340	351,652,795		
%0.00	%89.80	%10.20		

وقد انتهى الاجتماع الساعة (8:30) مساءً، وقد سعادة رئيس الجمعية باسمه وباسم أعضاء مجلس إدارة الشركة خالص الشكر والتقدير لجميع الحاضرين لمشاركتهم الفعالة بهذا الاجتماع.

والله الموفق ..

رئيس الجمعية

الدكتور صالح بن حسين العواجي

جمعان بن علي الزهراني

سكرتير الجمعية

بسم الله الرحمن الرحيم